



مكتب المحامي أكرم عازوري
| شارع بدارو بناية مانهاتن. بيروت. لبنان |
هاتف 70.813111 | azourlaw@dm.net.lb

بيروت في 12 نيسان 2022

انذار

جانب شركة **Mobile Interim Company 1 s.a.l**
ممثلة برئيس مجلس ادارتها السيد جاد ناصيف
العنوان: سن الفيل parallel tower

جانب شركة **Mobile Interim Company 2 s.a.l**
ممثلة برئيس مجلس ادارتها السيد سالم عيتاني
العنوان: مبنى Touch وسط بيروت

من : مجلس نقابة موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة للقطاع الخليوي في لبنان
ممثلة بوكيلتها المحامية مي عازوري

الموضوع: مطالبة بمستحقات الموظفين عملا بعقد العمل الجماعي

تحية طيبة وبعد،

لما كان موظفو ومستخدمو الشركات المشغلة للقطاع الخليوي في لبنان هم موظفون شركة Mobile Interim Company 1 sal (ALFA) و Mobile Interim Company 2 sal (TOUCH) المسجلتين في السجل التجاري وهم مسجلين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على اسم كل من الشركتين، وقد وقّعوا من خلال نقابتهن عقد عمل جماعي الموقع بتاريخ 2013/1/25 المجدد بتاريخ 2019/11/19.

ولما كانت الشركتان سددتا لموظفيهما راتب الشهر الثالث عشر عن الاعوام 2019 و 2020 ولكنهما لم تدفعا لموظفيهما حتى تاريخه الشهر الثالث عشر للعام 2021 ومستحقاتهم المنصوص عنها في عقد العمل الجماعي المفدّة فيما بعد والتي تمثل جزء لا يتجزأ من راتبهم .

وننتج عن استهتار الشركتين بمستحقات الموظفين في ظل الظروف الاقتصادية والمالية القاسية وعن تملصهما من مسؤولياتهما القانونية دون وجه حق، استقالة عدد هائل من الموظفين دون ان تحركا ساكنا للحد منها لان القدرة الشرائية لرواتبهم اصبحت زهيدة ولا تؤمن لهم حد ادنى من العيش الكريم،

لا بل اكثر من ذلك وللأسف ، لربما قد يكون ذلك هذا هو هدفهما ان بطريقة مباشرة او غير مباشرة



رغم انه يقدر مجموع الاجراء الذين غادروا الشركتين في السنتين الاخيرتين ب300 اجير على الاقل من اصل 2000 اجير ويقدر مجموع رواتبهم بما لا يقل عن 40% من مجموع الرواتب،

وبالرغم من كون تلك الاستقالات خفضت بحد ذاتها من كلفة مجموع الاجور التي تدفعها الشركتان،

لم تقم الشركتان باستعمال هذا الرصيد لدفع مستحقات الموظفين الباقين لحثهم على البقاء وتأمين لهم العيش الكريم.

وما تطالب به النقابة بموجب هذا الانذار وانذاراتها السابقة ، لا يشكل مطالبة باية منفعة اضافية بل هو حق الموظفين القانوني المنصوص عنه صراحة في عقد العمل الجماعي، الذي يساهم تطبيقه في تحسين اوضاعهم المعيشية الى حد ما .

فلما تستمر الشركتان بالتمنع والتقااس تعسفيا عن القيام بموجباتهما؟

لذلك،

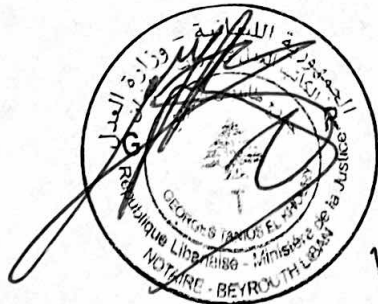
انفاذا لعقد العمل الجماعي وعملا بالمادة 60 من قانون العمل ، وحرصا على مصلحة الموظفين والشركتين يكرر مجلس النقابة بموجب هذا الكتاب مطالبته شركتكم بدفع على الفور لكافة الموظفين:

- المكافاة السنوية للعام 2020 بمعدل راتب شهرين ونصف التي استحققت في 2020/12/31 والتي كان على الشركة دفعها في مهلة اقصاها 15 شباط 2021 و المكافاة السنوية للعام 2021 بمعدل راتب شهرين ونصف التي استحققت في 2021/12/31 والتي كان على الشركة دفعها في مهلة اقصاها 15 شباط 2022 عملا بالمادة 26 من عقد العمل الجماعي التي نصت على ان " مكافاة اخر السنة او ما يعرف بالbonus يجب ان تمنح للمستخدم الكفوء والنشيط والمتفاني الحائز على تقييم ايجابي لعمله وذلك في فترة اقصاها 15 شباط من السنة الميلادية الجديدة على ان يكون معدل مجموع المكافاة الممنوحة مساو لرواتب شهرين ونصف الشهر للموظفين الذين نالوها "

- الزيادات السنوية للعام 2019 التي استحققت في 2020/1/1 و الزيادات السنوية للعام 2020 التي استحققت في 2021/1/1 و الزيادات السنوية للعام 2021 التي استحققت في 2022/1/1 مع مفعول رجعي اعتبارا من تاريخ استحقاقهما وهي الزيادات المنصوص عنها في المادة 17 فقرة 2 من عقد العمل الجماعي وهي حسب المادة المذكورة " زيادة سنوية تقررها الشركة لكافة مستخدميها " دون استثناء المنصوص عنها في المادة 17 فقرة 2 من عقد العمل الجماعي

- الزيادة السنوية الخاصة قد تقررها الشركة في حالات خاصة للمستخدم الذي يتميز بادائه وتفانيه للاعوام 2019، 2020 و 2021

- الشهر الثالث عشر للعام 2021 الذي استحق في كانون الثاني 2022



2/3

A

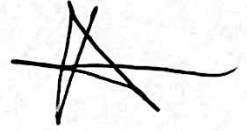
12 AVR. 2022

تحتفظ النقابة بحقها بمقاضاة الشركتين ورئيسي مجلس ادارتهما الحاليين والسابقين لتطبيق بحقهما العقوبات المنصوص عنها في المادة 22 من قانون عقود العمل الجماعية لقيامهما بافعال عرقلت تنفيذ عقد العمل الجماعي والزامهما بدفع عطل وضرر لمخالفتهم التعهدات المتفق عليها عملاً بالمادة 23 من قانون عقود العمل الجماعية.

راجين وضع مستحقات الموظفين من ضمن الاولويات املين ان يتم تطبيق عقد العمل الجماعي بشكل متساوي بين موظفي الشركتين وعدم الاجتهاد في ظل وضوح النص.

وتفضلوا بقبول الإحترام

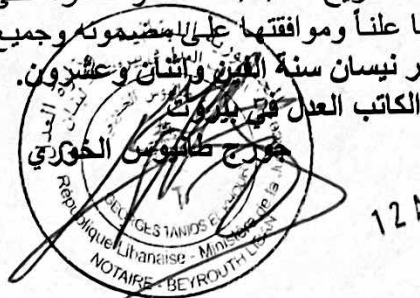
المحامية مي عازوري



عدد : ٢٠٢٢/٢٣٩٧٨

نظر مني أنا جورج طانيوس الخوري المجاز في الحقوق الكاتب العدل في بيروت للمصادقة على صحة توقيع المحامية الأستاذة مي اكرم عازوري، والدتها هيئات، من الجنسية اللبنانية، المولودة في بيروت سنة ١٩٨١ (الف وتسعمائة واحد وثمانون)، رقم سجل نفوسها ٢٧ عازورجزيين حسب بطاقة هوية عليها رسمها تاريخ الاصدار ٢٠٠٧/٩/١٠ رقم: ٤٦٢٩٤٠٥٠، بوكالتها عن نقابة موظفي ومستخدمي الشركات المشغلة للقطاع الخليوي في لبنان بموجب سند توكيل عام مسجل لدى هذه الدائرة برقم ٢٠١٩/٤٩٤٦٣ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧، والحائزة على الأهلية المدنية والقانونية والموقعة أمامي وفي دائرتي بعد تلاوة هذا السند عليها علناً وموافقها على المضمون وجميع مندرجاته بمحض إرادتها وذلك في يوم الثلاثاء الواقع فيه الثاني عشر من شهر نيسان سنة الفين وأثنان وعشرون.

الكاتب العدل في بيروت
جورج طانيوس الخوري



12 AVR. 2022